



المشروع الجهوي الحوكمة و تنمية المعارف

مراسد و مؤشرات البيئة و التنمية المستدامة بكل من المغرب و تونس

ورقة الملخص النهائي

سبتمبر 2015



المحتوى

1	السياق.....	3
2	نحو تحكم أفضل في مؤشرات البيئة و التنمية المستدامة.....	4
3	نحو تطوير و تثمين منتجات النظم المعلوماتية فيما يتعلق بالبيئة و التنمية المستدامة.....	5
4	نحو أقلمة رصد البيئة و التنمية المستدامة.....	5
5	من أجل دعم تبادل و تقاسم المعارف و الخبرات بين مختلف الأجهزة المعلوماتية على الصعيدين الوطني و الجهوي لبلد ما.....	6
6	من أجل دعم الجوانب المؤسسية و القانونية المنظمة لأجهزة رصد البيئة و التنمية المستدامة.....	7
7	من أجل تنمية التعاون الجهوي في مجال رصد البيئة و التنمية المستدامة.....	8
8	لمزيد من المعلومات.....	8

1 السياق

تبنيت بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط، وخاصة المعنية منها بمشروع " مرصد و مؤشرات البيئة و التنمية المستدامة " ألا و هي المغرب و تونس، سياسة و عمل بيئيين منذ أكثر من عشرين سنة و اللذان ما انفكا يتطوران تدريجيا منذ بضع سنوات نحو سياسة تنمية مستدامة أكثر شمولاً و اندماج.

يضيف هذا الإدماج الجديد، الذي يواجهه صناع القرار على نحو متزايد، من تعقيد أساليب تخطيط و تنفيذ برامج و خطط البيئة و التنمية المستدامة و يجعل التحكم فيها أكثر صعوبة. يجب إنشاء أشكال جديدة من حوكمة و تصرف و ترشيد الموارد، سواء كانت بشرية أو مالية، و تعميمها تدريجيا من أجل التغلب على التحديات الجديدة التي يواجهها كل من البلدين.

و تعتبر تلك الحوكمة الجديدة التي يتطلع إليها كل من البلدين، خاصة فيما يتعلق بالبيئة و التنمية المستدامة، مشروطة بالتحكم في المعلومة في هاذين المجالين و بتوفير أدوات دعم اتخاذ القرار لفائدة صناع القرار، و ذلك طيلة مرحلة التخطيط، من أجل توجيههم نحو الأهداف المحددة و تصحيح سياساتهم و تمثياتهم و إعلام جميع الفاعلين على اختلاف توجهاتهم.

و على الرغم من الجهود التي بذلتها كل من المغرب و تونس في هذا المجال منذ عقود، إلا أنهما لا يزالان يعانيان و بصفة ملحوظة من نقص هام في المعلومات الدقيقة الخاصة بمجال البيئة و التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بمؤشرات ملائمة و دقيقة و محينة بانتظام و مقبولة بشكل خاص من قبل جميع الفاعلين. إذ يعرقل هذا النقص، وبشكل كبير، إنشاء سياسات ناجعة متعلقة بمجال البيئة و التنمية المستدامة.

إن الهدف الرئيسي من مشروع " مرصد و مؤشرات البيئة و التنمية المستدامة " هو المساهمة في سد تلك الثغرة في كل من المغرب و تونس، و ذلك من أجل دعم الحوكمة في مجال البيئة و بصفة عامة في مجال التنمية المستدامة، على الصعيدين الوطني و الجهوي، و بالتالي توفير عدد أكبر من الوسائل و الأدوات لفائدة صناع القرار و جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيهم الأهالي، من أجل تحقيق أهدافهم.

و بصفة عملية، تم البدء في إنشاء أجهزة رصد و متابعة حالة البيئة و التنمية المستدامة في كل من البلدين و ذلك منذ عدة سنوات. و لدى كل من المغرب و تونس خبرة لا تقل عن عشرين سنة في هذا المجال. و في مرحلة أولى، تم تفضيل البعد الوطني في كلا البلدين، لكن حاليا يستصدر البعد الجهوي أكثر فأكثر إهتمام السياسات و صناع القرار في هذا المجال. و قد بدء المغرب العمل في هذا الصدد من خلال مرصده الجهوية. و تركز تونس حاليا، و في إنتظار إضفاء الطابع المؤسسي على الأجهزة الجهوية للرصد و المتابعة التي بدأت في إنشاءها، مجهوداتها حول تطوير نظامها المعلوماتي الوطني في بعده الرقمي و الجغرافي.

و قد أظهرت التحقيقات التي تم القيام بها في إطار هذا المشروع، الذي تم انجازه خلال مدة زمنية تجاوزت السنة و ذلك ابتداء من شهر مايو / أيار 2014، و جود عدة مجالات ذات أولوية تتوجب مواصلة تنميتها خلال الفترة القادمة، و ذلك من أجل جعل أنظمة الرصد الحالية لكلا البلدين أدوات دعم اتخاذ قرارات حقيقية في مجال البيئة و التنمية المستدامة.

و تشكل هذه المذكرة ملخصا للتقرير النهائي و التوصيات الرئيسية المتحصل عليها من الأنشطة التي تم القيام بها في إطار مشروع "مرصد و مؤشرات البيئة و التنمية المستدامة بكل من المغرب و تونس"، و ذلك من منظور تبادل الخبرات على مستوى المتوسط.

2 نحو تحكم أفضل في مؤشرات البيئة و التنمية المستدامة

بصفة عامة و من منظور متابعة الوضع البيئي و الإسهام في إنشاء تنمية مستدامة، كان على أجهزة الرصد في كلا البلدين، و ذلك منذ نشأتها، أن تختار و تحتسب بصفة منتظمة المؤشرات التي تقدم الإجابات المتعلقة بمتابعة و تقييم مختلف السياسات المطبقة في المجالات المعنية.

و بالتالي، راكمت تلك الأجهزة المغربية و التونسية خبرة واسعة و دراية عملية فيما يتعلق باختبار و إحتساب و متابعة و تأويل المؤشرات. و قد تم انجاز عدد من المشاريع في هذا المجال في كل من البلدين أسهمت جميعها في مد مختلف الأجهزة ببيانات و معلومات و وثيقة الصلة بالمؤشرات.

لكن الآن، و رغم تراكم هذا الكم من الخبرة و المعطيات المتعلقة بالمؤشرات، تحتاج مختلف أجهزة المعلومات في كلا البلدين، و بصفة كبيرة، إلى التحكم في المقاربات و المنهجيات من أجل أن تكون نتائج التحقيقات المتعلقة بالمؤشرات أكثر إتصالا و نجاعة في دعم سياسات البيئة و التنمية المستدامة.

و على هذا الصعيد، يجب التشديد على ضرورة أن لا تكون المؤشرات، التي هي العنصر الأساسي لأجهزة الرصد، غاية في حد ذاتها، بل على العكس يجب أن تشكل أنماط توضيح و تجسيد و متابعة لطواهر هامة أو إشكاليات في ميادين تعتبر أساسية و ذات علاقة بالبيئة و التنمية المستدامة. و بالتالي يجب على مراصد البيئة أن تركز أنشطتها على تحديد و وصف الإشكاليات الكبرى للبيئة و التنمية المستدامة التي تشغل جميع الأطراف الفاعلة. و ستعمل المراصد الوطنية و الجهوية، بالشراكة مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال التنمية المستدامة، بصفة متواصلة من أجل تحديد الإشكاليات الأساسية التي تواجهها البيئة و التنمية المستدامة، و التي من المفيد متابعتها بانتظام من خلال المؤشرات و ذلك بهدف توفير فعلي لعناصر السياسات ذات الصلة.

و فيما يخص النفاذ إلى البيانات اللازمة لإنتاج المؤشرات، فمن الضروري التمييز بين البيانات المتوفرة و التي تم إنتاجها من قبل أطراف فاعلة أخرى و تلك التي لم يتم إنتاجها بعد بصفة منتظمة و التي تحتاجها المراصد كي تنتج مؤشراتها. فيما يتعلق بالبيانات الأولى، يجب وضع اليات متقنة مشفوعة بمتابعة دقيقة تمكن من النفاذ بانتظام إلى البيانات. أما فيما يتعلق بالبيانات غير المتوفرة، يجب على المراصد الوطنية و الجهوية أن تبدأ أنشطة جديدة من الآن فصاعدا من أجل إنشاء مشاريع شراكة مع الأطراف الفاعلة المعنية، كل في مجاله، تهدف إلى خلق شبكات متابعة مختلف مكونات البيئة و التنمية، و ذلك بصفة تدريجية، من شأنها أن تملأ الثغرات الحالية المتعلقة بالبيانات.

كما ستزداد دقة و مردودية أجهزة المتابعة الحالية، و التي لا تزال في معظمها في مراحل غير متطورة، نجاعة إذا ما ارتبطت بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأجهزة الحالية العاملة في مجالي البيئة و التنمية المستدامة. و بالتالي ستستغل نتائجها بطريقة مباشرة و ستنم، على وجه الخصوص، في إطار مختلف الإنتاجات خاصة تلك المرتبطة بمتابعة حالة البيئة. و في نفس الوقت ستخلق تلك الأجهزة، عند تأزرها مع أجهزة التنمية المستدامة، ديناميكية جديدة من شأنها أن تؤثر إيجابيا في الأنشطة الحالية ذات الطابع القطاعي.

3 نحو تطوير و تثمين منتجات النظم المعلوماتية فيما يتعلق بالبيئة و التنمية المستدامة

سيكون على النظم المعلوماتية المنشأة في مجالات البيئة و التنمية المستدامة، بمكوناتها الوطنية أو الجهوية، أن تصدر و تنشر النتائج بانتظام بهدف إعلام العموم و مختلف الأطراف الفاعلة في عملية التنمية، كما سيكون عليها الإسهام في توجيه القرارات نحو أفضل الخيارات.

إختيار و تصور منتجات النظم المعلوماتية يحكمها عدد من المبادئ الكبرى، من بينها:

- في إطار عملية تطويرية، يجب على المنتجات أم تسهم في تغيير سلوك و أساليب التخطيط المتعلقة بمختلف مجالات التصرف في الفضاء و الإنتاج و الإستهلاك.
- يجب على المنتجات أن تجيب بطريقة واضحة و دقيقة على إشكاليات تم تحديدها كإشكاليات انية و ذات أهمية كبرى؛ كما يجب عليها أن تمكن من فهم الوضعيات التي تعتبر معقدة و أن تدل على طرق حل و تجاوز تلك الإشكاليات.
- كما يجب على المنتجات أن تتيح إمكانية كشف الإشكاليات الكبرى التي لا تزال خفية أو غير مفهومة من قبل العموم أو صناع القرار و التي، إن لم يتم التعامل معها، من شأنها أن تعطل عمليات تنمية هامة.
- يجب على المنتجات أن تكون بسيطة و سهلة الفهم و تواصلية.
- يجب على المنتجات أن توفر بصورة الية معلومات إستباقية حول الظواهر و الإتجاهات المرصودة و المحللة.

و فيما يخص نشر المنتجات ايا كانت طبيعتها، يتم هذا النشر غالبا في كل من تونس و المغرب في شكل مطبوعات، و بالتالي تكون أعداده محدودة. مما ينجر عن ذلك جهل عدد من الأطراف الفاعلة بتلك المنتجات و المعلومات المنتجة بانتظام من قبل مختلف أجهزة الرصد الوطنية و الجهوية. و بهذا الإشعاع الذي نعتبره محدودا، لا يمكن لوقع تلك المنتجات على العموم و على مختلف الأطراف الفاعلة العاملة بعمليات التنمية إلا أن يكون ضئيلا.

يمكن لوسائل الإتصال، المتوفرة اليوم و التي يكون الوصول إليها سهلا للغاية، أن تزيد إشعاع تلك الأجهزة بصفة كبيرة و أن تقرب بشكل هائل تلك المنتجات من جمهور أعرض بكثير.

يجب على الأجهزة الوطنية و الجهوية أن تبدأ، و في أقرب الأجال، في صياغة و تنفيذ مواقع الكترونية ديناميكية مفتوحة يمكن الوصول إليها من قبل العموم، إذ تقدم و تشاطر تلك المواقع نتائج الدراسات و الأشغال التي تم القيام بها في مجال البيئة و التنمية المستدامة في كل من المغرب و تونس.

4 نحو أقلمة رصد البيئة و التنمية المستدامة

يختلف البعد الجهوي لأجهزة رصد البيئة و التنمية المستدامة بين تونس و المغرب. في تونس، و خلافا لوضعيتها الوطنية المتميزة نسبيا، لا يتمتع رصد البيئة و التنمية المستدامة بنفس الوضعية على الصعيد الجهوي. و يرجع هذا بالأساس إلى أن مهام المرصد التونسي كانت ذات بعد وطني أكثر منه جهوي ، و أنه لم يقع الارتقاء بمسألة رصد البيئة و النهوض بالتنمية المستدامة إلى مستوى الأولويات على الصعيد الجهوي بطريقة جلية. و قد غدا هذا الفارق بين المرصد الوطني و الجهات واضحا عند إعداد التقارير الجهوية حول وضع البيئة في تونس و التي شكلت في أغلب الأحيان عملا شاقا بالنسبة للمرصد الوطني و ذلك بسبب ضعف إرساء المؤسسات في الجهات.

و حاليا يتم العمل في تونس على مشروع قرار يدعو إلى إنشاء مرصد جهوية للبيئة و التنمية المستدامة في الجهات الست الرئيسية في البلاد. و تكون المهام الرئيسية لتلك المرصد الجهوية، و كما ورد في نص المشروع، كالاتي:

- تحديد و متابعة الإشكاليات الرئيسية للبيئة و التنمية المستدامة بالجهة
- جمع البيانات و إنشاء قواعد بيانات منظمة
- إنشاء و تطوير شبكات رصد و متابعة خاصة بوضعية البيئة
- إعداد تقارير حول و وضعية البيئة و الإشكاليات الرئيسية المتعلقة بتنمية الجهة
- توجيه صناع القرار الجهويون نحو أفضل خيارات التنمية و حماية البيئة.

و على عكس تونس، من المزمع إنشاء 16 مرصدا جهويا بالمغرب، و ذلك بنسبة مرصد في كل جهة. و قد تم إنشاء أول مرصد سنة 2009، و عقب ذلك تم إنشاء المرصد الأخرى. و حاليا تم إستحداث 14 مرصدا إبان توقيع إتفاقيات خاصة. و قد تم توقيع تلك الإتفاقيات بين سنتي 2009 و 2011. و تختلف درجة تفعيل المرصد الجهوية المغربية من مرصد لآخر، إذ من بين الـ 14 مرصدا جهويا التي تم إمضاء إتفاقيات في شأنها، يعمل 12 مرصدا، و لا يزال مرصد طور التشغيل و آخر طور الإنشاء.

لكن رغم الجهود الكبيرة المبذولة في مجال تنمية المرصد الجهوية بالمغرب، يمكن رصد عدد من الصعوبات ذات الطابع المؤسساتي و التنظيمي بالأساس و التي يجب تجاوزها بسرعة من أجل إعطاء تلك الأجهزة القدرات و جميع الإمكانيات التي تحتاجها لكي تكون داعما حقيقيا لإتخاذ أفضل القرارات في مجالي البيئة و التنمية المستدامة.

و تكمن الصعوبة الرئيسية في غياب هيكلية المرصد الجهوية. و رغم تحديد المهام بشكل جيد، إلا أن المرصد الجهوية لا تتمتع بأي شخصية قانونية، و بالتالي من شأن هذه الوضعية أن تعرقل نموها المستقبلي. تعزز هيكلية واضحة و صلاحيات محددة وضع المرصد الجهوية بجهاتها و تميزها عن المؤسسات الجهوية الأخرى فيما يتعلق بالتعاون و إستدراج العروض. كما يمكن إعطاء المرصد الجهوية وضعية محددة، و على أساس قانوني، من توضيح أدوارها و مسؤولياتها بالجهة، خاصة بالمقارنة مع مؤسسات أخرى تتعامل بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع المسائل البيئية.

و فيما يخص الصعوبات التنظيمية، فهي تتعلق أساسا بعمل شبكة جمع البيانات و بهيئات الحوكمة. و إذا ما يمكن القرار التنظيمي من إضفاء الصفة الرسمية على شبكة جمع البيانات، و ذلك عن طريق تحديد اللجان المختصة و أعضائها و رئاستها و أدوارها و مهامها و ذلك على مستوى التزويد بالبيانات من قبل الشركاء، إلا أن أساليب جمع تلك البيانات لا تزال غير محددة. يجب أن تكون تلك الأساليب محددة و ذات صفة رسمية لكي تضمن أستمراية المرصد الجهوية بحيث يكون عملها مرتبطا إلى حد كبير بالمشاركة الكاملة للشركاء.

و من أجل تجاوز تلك الصعوبات، أفضت الدراسة و الحوار مع الأطراف المعنية إلى التوصيات التالية:

- إحداث إتفاقيات خاصة تفصل أساليب مشاطرة البيانات بين الشركاء و المرصد الجهوية؛
- وضع إطار تشريعي و قانوني متعلق بالوصول إلى المعلومة البيئية بالاستئناس في ذلك بإتفاقية آر هوس (إجراء على الصعيد الوطني)، و خاصة بتعجيل المصادق على مشروع القانون عدد 31 لسنة 2013 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة (الذي تمت مناقشته بمجلس الحكومة المنعقد يوم 30 يناير / كانون الثاني سنة 2014)؛
- تحديد النقاط المحورية للشركاء مع المناوبين من أجل ضمان إستمرارية العمليات؛
- إحداث قوائم بيانات و مؤشرات طبقا للواقع و لقدرات الشركاء على إنتاجها و تحيينها؛
- إحداث مجموعة من المؤشرات التوليفية خاصة بكل جهة يمكن لصناع القرار إستعمالها، و تكون على شكل لوائح معلومات.

و قد تمت التوصية بشدة بهذا الإجراء الأخير عند إختبار المؤشرات التوليفية الذي أقيم بتونس في إطار هذا المشروع و ذلك بجهتين نموذجيتين، هما جندوبة و مدنين.

5 من أجل دعم تبادل و تقاسم المعارف و الخبرات بين مختلف الأجهزة المعلوماتية على الصعيدين الوطني و الجهوي لبلد ما

يجب على الأجهزة المعلوماتية في مجالي البيئة و التنمية المستدامة، في بلد أي كانت مجالاتها، أن تتصل بينيا في جهاز متكامل يوفر من جهة الانتقال السلس للبيانات بين مختلف مكوناته، و يضمن من جهة أخرى الحد الأدنى من التجانس و المقاربات على مستوى التحاليل و التحقيقات من أجل إستفادة أفضل من الجهود الفردية للأشخاص على صعيد البلد ككل.

في تونس، يتواجد المرصد التونسي للبيئة و التنمية المستدامة، و طبقا للمخطط التصوري الذي تم إنشائه على مستوى الدراسة، في قلب النظام الوطني المتكامل للمعلومات المتعلقة بالبيئة و التنمية المستدامة؛ و ستكون له علاقات متميزة و تكاملية مع المرصد الجهوية الست. أما هاته الأخيرة، فستكون لها علاقات تبادل و شراكة مع مختلف الهياكل الجهوية

صاحبة المعلومات و البيانات. و بنفس الطريقة و على الصعيد الوطني، سيكون للمرصد التونسي للبيئة و التنمية المستدامة علاقات تبادل و شراكة مماثلة مع الإدارات الوطنية و على رأسها المعهد الوطني للإحصاء.

في المغرب، أوصى منحنى عملي في تحليل المرصد الجهوية، تم القيام به خلال المرحلة الأولى من الدراسة، بإنشاء جهاز تبادل و تحسين النظام المعلوماتي البيئي بين مختلف المرصد الجهوية مرتبط بالمرصد الوطني. و من أجل هذا، صيغت أداة معلوماتية من شأنها أن تكون قاعدة تبادل رسمي بين المرصد الجهوية و المرصد الوطني و مؤسسات حكومية قطاعية أخرى (فلاحة، طاقة، صحة، مياه، سياحة، إلخ.) و خبراء باحثين و المجتمع المدني إلى جانب شبكات أخرى لمرصد البيئة و التنمية المستدامة في منطقة المتوسط. و قد أخذت صياغة الأداة المعلوماتية بعين الإعتبار احتياجات العملية التي تم تحديدها من خلال إتفاق مشترك مع الأطراف الفاعلة الأساسية المعنية بإشكاليات البيئة و التنمية المستدامة.

6 من أجل دعم الجوانب المؤسساتية و القانونية المنظمة لأجهزة رصد البيئة و التنمية المستدامة

لا يزال الإطار القانوني و المؤسساتي لأجهزة الرصد و المعلومات المتعلقة بالبيئة و التنمية المستدامة في كل من البلدين المعنيين، المغرب و تونس، يعاني من نقائص و لا يزال في حاجة إلى دعم من أجل جعل تلك الأجهزة أطرافا فاعلة حقيقية تامة الإرساء في المشهد المؤسساتي، يكون لها جميع القدرات على القيام بمهامها على أحسن وجه.

و فيما يخص تونس، يشكل الإطار القانوني و المؤسساتي للمرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة، حسب رأي مختلف المسؤولين و الأطراف الفاعلة، العقبة الأساسية في وجه تطوير هذا الجهاز. إذ لم يطور المرصد التونسي للبيئة و التنمية المستدامة نفسه على المستوى المؤسساتي ليصبح هيكلًا مستقلا و قائما بذاته قادر على تنمية الشراكة اللازمة التي يحتاج إليها ليرز صلاحياته و ينمي مختلف وظائفه. و قد تم البدء في مشروع إضفاء الطابع المؤسساتي على المرصد التونسي للبيئة و التنمية المستدامة من قبل كاتب الدولة للبيئة سنة 2014؛ كما تم إعداد قرار لهذا الغرض، و هو لا يزال طور الدراسة لدى الوزارة الأولى. و يبقى التعجيل في هذه العملية اليوم شرطا أساسيا لظهور و تطوير مرصد البيئة و التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني و الجهوي.

و فيما يتعلق بالمغرب، فرغم التطور المؤسساتي و القانوني، خاصة على مستوى المرصد الجهوية التي تم إنشاء عدد كبير منها، إلا أنه إتضح و جوب دعم هذا الإطار. إذ يبدو إضفاء الشخصية القانونية على تلك المرصد الجهوية كشرط أساسي لتطويرها و لإسهامها في التوجيه الفعال للسياسات نحو تنمية مستدامة.

حاليا، يشكل إصدار الميثاق الوطني للبيئة و التنمية المستدامة في شكل قانون إداري في مارس / آذار 2014 (قانون عدد 12 لسنة 1999) الإطار الأمثل لمأسسة المرصد الجهوية للبيئة و التنمية المستدامة. بالفعل، يخصص هذا القانون الإطاري بابا كاملا للحوكمة البيئية (العنوان الخامس)، ينشأ فيه هياكلا و مؤسسات و آليات و إجراءات، خاصة في مجالي المتابعة المستمرة لجودة البيئة و جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالوضعية البيئية و بإستغلال تلك البيانات و المعلومات و نشرها.

بالإضافة إلى ذلك، يزعم إعادة تحديد المنظمة و مهام المنظمات الحالية المكلفة بحماية و تحسين البيئة، مع الأخذ بعين الإعتبار المبادئ و الأهداف المحددة من قبل هذا القانون الإطاري (الفصل 26).

7 من أجل تنمية التعاون الجهوي في مجال رصد البيئة و التنمية المستدامة

نلاحظ اليوم، و رغم التقدم الوطني النسبي المتعلق بمتابعة البيئة و التنمية المستدامة، أن التعاون بين البلدان و الجهات لا يزال ضعيفا أو منعدما تقريبا . و يعتبر هذا الوضع مثيرا للدهشة بما أنه في كل فرصة تلتقي فيها مختلف البعثات الأمامية لبحث المسائل المتعلقة بمتابعة البيئة و التنمية المستدامة، إلا و سرعان ما تلاحظ تلك البعثات و تعي قيمة و أهمية التبادل الذي تم إرساءه بينها.

و في أغلب الأحيان، يتم إيجاد حلول أو على الأقل بدايات حلول للإشكاليات التي يواجهها كل بلد، و ذلك من خلال مشاطرة الممارسات و الخبرات. و قد تمت ملاحظة هذا الامر بشكل كبير خلال التظاهرات المنظمين في إطار المشروع و اللتان مكنتا من ناحية من إلتقاء التونسيين بالمغاربة بمدينة مراكش من أجل تباحث إشكاليات متشابهة، و من ناحية أخرى إلتقاء المغاربة و التونسيين من جهة و فرنسيين من منطقة بواتو شارانت من جهة أخرى لتباحث البعد الجهوي لمراسد البيئة و التنمية المستدامة.

و من أجل الإبقاء على الدفع و الحماس اللذان عادة ما يميزان تلك التظاهرات، فإنه من الضروري إضفاء الطابع الرسمي و المؤسساتي على هذا النوع من التبادل، و ذلك من خلال مبادئ شراكة و مشاطرة في اطار إتفاقيات مرنة و مبسطة من شأنها أن تتطور و أن تتسع حسب التقدم.

8 لمزيد من المعلومات

كل مخرجات هذا المشروع « مرصد و مؤشرات البيئة و التنمية المستدامة » متوفرة لدى «المخطط الأزرق» أو موقع المشروع <http://regoko.planbleu.org>

مرصد و مؤشرات - المغرب

- تحليل المنظومة الحالية للمعلومات و المحاسبة البيئية في المغرب
- وضع آلية تبادل لصالح المرصد الجهوية للبيئة و التنمية المستدامة

مرصد و مؤشرات - تونس

- تحليل المنظومة الحالية للمعلومات و المحاسبة البيئية في تونس
- تحديد خطة عمل لدعم منظومة المعلومات الخاصة بالبيئة و التنمية المستدامة
- اختبار المقاربة الخاصة بالمؤشرات التوليفية المقدمة في تونس

مرافقة و دعم قدرات مصالح المرصد البيئية و التنمية المستدامة بالمغرب و تونس و شركائهم الرئيسيين

- تقرير خاص بالرحلة الدراسية للمرصد الجهوي الفرنسي Poitou-charentes
- تقرير خاص بورشة دعم القدرات و التبادل حول المنظومات الوطنية و الجهوية لمتابعة الوضع البيئي و التنمية المستدامة.